

Distr.
GENERAL

TD/B/49/4
TD/B/WP/151
25 June 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة

الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة التاسعة والثلاثون

جنيف، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

تقرير من الأمين العام للأونكتاد

الخلاصة

ظلت السمة الرئيسية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠١ هي التركيز على بناء القدرات، مع تركيز مائل على الاستدامة وملكية المستفيدين والشراكة. وتم رسم الأنشطة في سياق احتياجات ومتطلبات المستفيدين، الذي فرضته أوضاع اقتصاداتهم وحسبما حدوده هم أنفسهم. وتم تنفيذ هذه الأنشطة بالشراكة والتعاون مع صديقة واسعة من المنظمات والوكالات الإنمائية الدولية، والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وبُذلت الجهود لتعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة مع الجهات الأخرى من مقدمي المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. واستمرت إعادة تعريف استراتيجيات المعونة الإنمائية وأخذت جهات مانحة أخرى تركّز على الحد من الفقر وإدراج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والاستثمار في معونتها الإنمائية. كما قُدمت الخدمات في ضوء قدرة الأونكتاد التوريدية، وتمت في هذا الصدد، الموازنة بعناية بين أوجه التكامل بين العمل التحليلي الذي تضطلع به الأمانة والأنشطة التنفيذية، والقيمة المضافة وتخصيص الموارد. واتخذت التدابير الرامية إلى تعزيز إدارة التعاون التقني.

كما تم العثور على حلول لضمان الاستدامة المالية لبرامج مختارة. وتواصل اعطاء الأولوية للأنشطة المضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً. وقد بلغت الاسهامات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في عام ٢٠٠١ ما يصل إلى ١٨ مليون دولار، مما يعني انخفاضاً قدره ٣,٥ في المائة عن السنة السابقة. كما تناقصت التكاليف الإجمالية للتعاون التقني بنسبة ٣,٧ في المائة لتصل إلى ٢٣,٢ مليون دولار، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى الحد من عدد المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتناقصت أيضاً نفقات المشاريع القطرية والإقليمية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي. وساهم الأونكتاد في الإطار المتكامل المحدد الذي تم من خلاله استكمال الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري بشأن أول ثلاثة بلدان تشارك في المخطط التجريبي وعقد حلقات عمل وطنية. كما تم توسيع نطاق الخطة التجريبية لتشمل ١١ بلداً جديداً. ووُضع برنامج الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني دعماً لبرنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية في أوائل عام ٢٠٠٢. بيد أن تنفيذ هذا البرنامج في الوقت المناسب تقيده الموارد المحدودة. وأجري تقييم متعمق لبناء القدرات في برامج المساعدة التقنية للأونكتاد. ويتضمن التقرير الحالي مجموعة من التوصيات كي تنظر فيها الفرقة العاملة ومجلس التجارة والتنمية.

المحتويات

الصفحة

٥ مقدمة
٥	أولاً - السياق العام الذي يتم فيه التعاون التقني للأونكتاد وأهم التطورات
٥	ألف- البُعد الإنمائي
٦	باء - التركيز على بناء القدرات
٦	جيم - الشراكة: التعاون مع المنظمات الأخرى
٨	دال- التحولات في مجال المعونة الإنمائية
٩	هاء- العرض والطلب
١١	واو- تخصيص الموارد: القيمة المضافة
١١	زاي- الاستعراض الداخلي
١٢	حاء- الاستدامة المالية لبرامج مختارة
١٣	طاء- الخطة الإرشادية
١٣	ثانياً- نظرة عامة على الأنشطة في عام ٢٠٠١
١٣	ألف- مجالات التنفيذ الرئيسية
١٦	باء- الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد وفي الإنفاق
٢٣	ثالثاً- برامج مختارة
٢٣	ألف- البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وإلى بلدان أفريقية أخرى (JITAP)
٢٤	باء- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصل بالتجارة (الإطار المتكامل)
٢٥	جيم- البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل العولمة، والتحرير والتنمية البشرية المستدامة
٢٥	دال- برنامج الأونكتاد لما بعد مؤتمر الدوحة بشأن بناء القدرات والتعاون التقني

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٦ رابعاً - التقييم
٢٦ خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

الجداول

١٧ ١ - المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ١٩٩٥-٢٠٠١
١٩ ٢ - إجمالي نفقات الأونكتاد على التعاون التقني، ومصدر الأموال، ١٩٩٠، ١٩٩٥-٢٠٠١
٢١ ٣ - نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
٢٢ ٤ - الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق والبرامج، ٢٠٠١

الرسوم البيانية

١٨ ١ - الاتجاهات في تعبئة التعاون التقني للأونكتاد، بحسب مصدر الأموال، ١٩٧٢-٢٠٠١
٢٠ ٢ - مصدر المساهمات في الصناديق الاستثمارية، ٢٠٠١
٢٠ ٣ - الإنفاق بحسب مصدر التمويل ٢٠٠١
٢٣ ٤ - الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق، ١٩٩٦-٢٠٠١

الإطارات

٨ ١ - تعزيز القدرة التجارية من أجل التنمية
١٠ ٢ - بناء القدرات المتصلة بالتجارة - منظور جهة مانحة ثنائية: حالة المملكة المتحدة

مقدمة

- ١- الغرض من هذا التقرير هو تيسير إجراء الاستعراض السنوي الذي يضطلع به مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي نفذها الأونكتاد في عام ٢٠٠١. وقد أُعد وفقاً للفقرة ١٠٧ (ب) من الوثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378/Rev.1)، المعتمدة في الأونكتاد التاسع.
- ٢- وسيقدم التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها المقبل لأنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام ٢٠٠١. وستعرض نتائج استعراض الفرقة العاملة على المجلس.
- ٣- وقد تأثر نطاق المساعدة التقنية للأونكتاد في عام ٢٠٠١ في أوائل السنة بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وبالإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في أواخر السنة. وفي حين تواصلت الأنشطة في المجالات التي لا تؤثر تأثيراً مباشراً على هذه المؤتمرات، فقد تركزت أنشطة معينة في مجالي التجارة والاستثمار على الأعمال التحضيرية المتصلة بهذه الاجتماعات وعلى متابعة أعمالها إلى حد ما، دون إغفال أعمال التعاون التقني الأخرى الجارية.

أولاً - السياق العام الذي يتم فيه التعاون التقني للأونكتاد وأهم التطورات

- ٤- تصمم أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتنفذ لمعالجة المسائل الأساسية الطويلة الأجل المتمثلة في هيكل ونطاق ومضمون قضايا التجارة والاستثمار والتنمية المترابطة وذلك في المجالات الأربعة الرئيسية التالية: (أ) العولمة والتنمية؛ (ب) الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع التجارية؛ (ج) قضايا التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ (د) الهياكل الأساسية للخدمات من أجل الكفاءة في التنمية والتجارة.

ألف - البُعد الانمائي

- ٥- إن الأونكتاد منظمة انمائية وبالتالي فالدعم الذي يقدمه في مجال التعاون التقني للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يخضع في المقام الأول لحالة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان. ولذا فقد استمرت أنشطته في عام ٢٠٠١ إزاء خلفية تتسم باستمرار تراجع حصة البلدان النامية من التجارة والاستثمار العالميين، ومواصلة تحملها لعبء الديون الخارجية، ورداءة أداء قطاع المشاريع التجارية فيها، ونقص الخدمات الداعمة للتجارة، من قبيل تسهيل التبادل التجاري والنقل والجمارك وتنمية الموارد البشرية والمعلومات التجارية. وعلى الرغم من أن حصة البلدان النامية من التجارة والاستثمار العالميين زادت في مجموعها بصورة ملحوظة على مدى

السنوات القليلة الماضية، فإن حفنة من البلدان فقط هي التي استأثرت بذلك النمو. هذا وقد بلغ إجمالي الديون الخارجية الطويلة الأجل المستحقة على البلدان النامية قرابة ٢ ٠٠٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١. وما زالت الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والمتقدمة واسعة بالفعل ولم يتمكن قطاع المشاريع التجارية من المساهمة مساهمة تامة في عملية التنمية الاقتصادية. وظل العديد من البلدان النامية يعتمد اعتماداً شديداً على السلع الأساسية، في حين أن قلة منها فقط تمكنت من الاستفادة من التنوع القائم على السلع الأساسية. وأسفر الوضع الوارد وصفه أعلاه عن زيادة الطلب على خدمات التعاون التقني للأونكتاد، حيث إن الغرض من مساعدات التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد هو تعزيز أداء التجارة والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بهدف تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين.

باء - التركيز على بناء القدرات

٦- واصلت أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠١ اتباع أهم غايات سياسة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، التي تركز على بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية. وبالتالي فقد استهدى رسم وتنفيذ المشاريع والبرامج بالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببناء القدرات وسعى إلى بناء قدرات مستدامة عوضاً عن تنفيذ أنشطة متفرقة ومبادرات مجزأة. وقد تطلب مفهوم الاستدامة أن تظل للملكية والالتزام من جانب الجهات المستفيدة مرتبة الأولوية. ويتحقق ذلك من خلال التشاور مع الجهات المستفيدة التي تضمن أن تركز الأنشطة على الطلب، وأن تستند بصورة حصرية إلى احتياجات الجهات المستفيدة ومتطلباتها، كما تملئها الحالة الاقتصادية للبلد و/أو المنطقة. ولا تقتصر عملية المشاورات على الحكومات وحدها بل تشمل الأطراف المؤثرة الأخرى على الصعيد الوطني، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، التي ظل دورها في رسم ورصد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات التجارة والاستثمار حتى الآن مخصصاً ومحدوداً بقدر كبير.

جيم - الشراكة: التعاون مع المنظمات الأخرى

٧- ثمة عنصر رئيسي في بناء القدرات، وهو مفهوم الشراكة في مجال التعاون التقني، يستدعي تعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة مع الوكالات الأخرى. وفيما يتعلق بالأونكتاد، فهذا التعاون يتم بصورة رئيسية مع مقدمي المساعدات التقنية المتصلة بالتجارة والاستثمار الآخرين. وينطوي تعقيد ونطاق القضايا المتصلة بإدارة التجارة والاستثمار على تحديات تواجه البلدان النامية لا يمكن لأية وكالة أن تتصدى لها بمفردها. ويمكن أن تزيد من فعالية المساعدات الاتفاقات المبرمة ما بين الوكالات التي تقدم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والاستثمار فيما يتعلق بالغايات المنشودة من الأنشطة وترتيب تسلسلها بناء على توزيع واضح للعمل يتسق مع خبراتها وميزاتها النسبية المثبتة. ولذا تدعو الضرورة إلى اتباع نهج متكامل في الجهود التي تبذلها كل وكالة من جانبها، حسبما يتم تحديدها وفقاً لتقسيم العمل الوارد ذكره أعلاه، ودعمها بجهود تبذلها الوكالات الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على

ذلك، وبالنظر إلى حجم المتطلبات في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، فإن المبالغ المتوافرة للوكالات المتعددة الأطراف ضئيلة. مما يزيد من الحاجة إلى تعزيز الشراكات فيما بين الجهات التي تقدم التعاون التقني المتصل بالتجارة والاستثمار بغية زيادة قيمته إلى أقصى حد ممكن من خلال تحقيق وفورات الحجم.

٨- وواصلت برامج التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠١ تعاونها الوثيق وتنسيق أنشطتها مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وتم التعاون أيضاً مع المفوضية الأوروبية، وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إضافة إلى التجمعات دون الإقليمية للبلدان النامية، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق آسيا والجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي. وتعاون الأونكتاد ونسق أنشطته أيضاً مع جهات من بينها، منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، بشأن القضايا المتصلة بتحليل المسائل التجارية والقضايا الهيكلية، ومع الصندوق المشترك للسلع الأساسية بخصوص الأنشطة المتصلة بقضايا السلع الأساسية، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن قضايا التجارة والبيئة، ومع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. أما في ميدان الاستثمار فكان أبرز الشركاء هم منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومجموعة البنك الدولي وغرفة التجارة الدولية. ويعمل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية بالتعاون الوثيق مع المنظمة الجمركية العالمية وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتوضح القائمة الواردة أعلاه أهم مجالات التعاون، دون أن تكون قائمة شاملة جامعة.

٩- وقد تزايدت مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وتشارك هذه الكيانات حالياً في صياغة وتنفيذ أنشطة الأونكتاد باعتبارها شريكاً كاملاً. وقد يسرّ ذلك التوصل إلى تفهم لبواعث قلق أفراد المجتمع المدني وبالتالي الاستجابة على نحو أفضل إلى احتياجاتهم ومتطلباتهم المحددة. ويساعد ذلك أيضاً على تعريف طائفة أوسع نطاقاً من الأطراف المؤثرة على عمل الأونكتاد وتحقيق التوافق بين المتطلبات الحكومية الدولية ومتطلبات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساعد برنامج عمل الأونكتاد على العمل بصورة أكثر مرونة في الاتصال بالأطراف غير الحكومية المؤثرة، عن طريق توزيع عمل الأونكتاد على عدد من السنوات غير الرسمية التي تستخدم شبكة المؤسسات والأطراف الفاعلة المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية، والاستفادة من الاجتماعات والحوارات غير الرسمية التي تجريها. وتعد المشاريع المتصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتجارة والبيئة، التي تمولها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، مثلاً على تعاون الأونكتاد مع الكيانات غير الحكومية.

دال - التحولات في مجال المعونة الإنمائية

١٠ - لقد تأثرت أنشطة المساعدة التقنية والتعاون التقني المتصلة بالتجارة في الأونكتاد بالتحولات في استراتيجية المعونة الإنمائية الإجمالية أيضاً. وفيما تظل الشواغل الاستراتيجية وشواغل السياسة الخارجية من العوامل المحددة لسياسة المعونة الإجمالية لدى بعض الجهات المانحة، فقد انعكس اتجاه سياسات المعونة لدى أغلبية الجهات المانحة فيما يتعلق بالمعونة الإنمائية. وأخذ التركيز يتزايد على الحد من وطأة الفقر لدى وضع ميزانيات المعونة. كما تزايد اعتماد استراتيجيات المعونة على منظور أوسع نطاقاً للنمو والتنمية المستدامة. ولدى إعادة صياغة القضايا الاستراتيجية المتصلة بالتجارة والاستثمار، يتم بالإضافة إلى ذلك، تحليل هذه القضايا من ذلك المنظور أيضاً. وتشدد البلدان المانحة الآن تشديداً أكبر على مساعدة البلدان النامية على تعزيز أدائها التجاري. كما أعطيت أهمية بارزة لقضايا التجارة والاستثمار في برامج الجهات المانحة الرامية إلى الحد من الفقر (انظر الإطارين ١ و ٢).

الإطار رقم ١

تعزيز القدرة التجارية من أجل التنمية

كان من بين التدابير الرامية إلى تحديد خطوات عملية لإدراج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في المعونة الإنمائية، وضع ونشر المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تعزيز القدرة التجارية من أجل التنمية في أوائل عام ٢٠٠١.

وتشكل المبادئ التوجيهية منطلقاً للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي من خلال:

(أ) مساعدة البلدان الشريكة على بناء القدرات التجارية، والنهوض بأدائها التجاري ومشاركتها على نحو فعال في وضع القواعد والآليات المؤسسية التي تحدد شكل الاقتصاد العالمي؛

(ب) تقديم الدعم لجهود البلدان الشريكة لإدراج التجارة في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر؛

(ج) إعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في الجهود الرامية إلى إرساء عملية السياسات التجارية؛

(د) تشجيع الالتزام في أوساط مديري المعونة على المستوى القطري من أجل تنمية التجارة وتزويدهم بالدعم الكافي للاضطلاع بأنشطة بناء القدرة التجارية؛

- (هـ) المساعدة على تعزيز قدرة البلدان الشريكة على الاضطلاع بدور ريادي في عملياتها الإنمائية والاستمرار في تلك العملية؛
- (و) ضمان أن تكون أنشطة بناء القدرات التجارية شاملة من حيث النطاق ومتكاملة لدى التنفيذ؛
- (ز) ضمان تنفيذ أنشطة بناء القدرات التجارية، بالتعاون مع الوكالات الأساسية المشاركة في "الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة"، وتنسيقها على نحو فعال وفقاً لمبادئ الشراكة؛
- (ح) العمل الجاد مع الأوساط التجارية للمساعدة على إدراج المنظور الإنمائي في صياغة السياسات التجارية وتنفيذها؛
- (ط) تحسين تقاسم المعلومات وتنسيقها فيما بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال؛
- (ي) ضمان دعم الأنشطة الثنائية لاستراتيجيات البلدان الشريكة المنفتحة على الخارج في مجال التعاون الإقليمي.

هاء - العرض والطلب

١١- يؤدي التعاون التقني في الأونكتاد وظائف قابلة للتحديد في مجالي العرض والطلب رغم التركيز على بناء القدرات. ففي حين استفادت بلدان كثيرة في مختلف الأقاليم من أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد، فالواضح أن توافر الموارد واحتياجات البلدان/الأقاليم وحالة تنميتها الاقتصادية كانت من بين العوامل الرئيسية التي حددت نطاق وهيكل الخدمات المقدمة. فمن ناحية الطلب، يشكل التزام الجهات المستفيدة بعملية تنفيذ الأنشطة ومتابعتها أهم هذه العوامل. غير أن حفاظ الجهات المستفيدة على نتائج ذلك، يتوقف على الاعتمادات المرصودة في الميزانية لصون واستخدام القدرة التي تم بناؤها من خلال التعاون التقني. ومن ناحية العرض، يعتبر توافر الموارد للأونكتاد وقدرته الاستيعابية لتنفيذ التزاماته من العوامل ذات الأهمية. أما طبيعة ونطاق التعاون التقني الذي يمكن أن يوفره الأونكتاد فيتوقفان أيضاً على تحقيق الاتساق بين العمل التحليلي والأنشطة التنفيذية وإجراء المداولات والمناقشات والعمل التوجيهي. وينبغي التفكير بعناية في أوجه التكامل والتبادل بين العمل التحليلي الذي تقوم به الأمانة، والتعاون التقني.

الإطار رقم ٢

بناء القدرات المتصلة بالتجارة

منظور جهة مانحة ثنائية: حالة المملكة المتحدة

بدأت المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٢ تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في كتابها الأبيض المعنون "القضاء على الفقر في العالم: العولمة في خدمة مصالح الفقراء". وقد شمل ذلك الالتزام مضاعفة الدعم المقدم لبناء القدرات المتصلة بالتجارة ليصل إلى ٣٠ مليون جنيه استرليني بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤.

وتضطلع المملكة المتحدة بعملية بناء القدرات المتصلة بالتجارة على أساس ثنائي ومن خلال الشركاء المتعددي الأطراف من قبيل الأمم المتحدة - بما فيها الأونكتاد - والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وأمانة الكومنولث.

كما أنها تعمل مع عدد من الشركاء على تحديد وتطوير وترويج أفضل الممارسات في هذا الصدد. وتقر المبادئ التوجيهية بشأن القدرة التجارية من أجل التنمية التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقد نشرت دليلاً عملياً يصحب هذه المبادئ التوجيهية ويتعلق بتخطيط برامج التعاون التقني المتصلة بالتجارة.

وكان أحد العناصر الأساسية في استراتيجياتها لبناء القدرات المتصلة بالتجارة في عام ٢٠٠١ هو تشجيع إدراج التجارة في صلب الاستراتيجيات الإنمائية من خلال الدعم الذي قدمته لتجديد العمل بالإطار المتكامل من خلال الخطة التجريبية. وتترتب فائدتان رئيسيتان على إدراج التجارة - ضمان إدماج الاستراتيجيات التجارية الوطنية دمجاً راسخاً في الاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنياً من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر أو أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية - هما:

١ - أنه يشجع على اتباع نهج شمولي إزاء تحرير التجارة، مع تخطيط تنمية التجارة والسياسات التكميلية بالتوازي والترابط مع الاستراتيجيات الطويلة الأجل للحد من الفقر؛

٢ - أنه يسهل اتباع نهج منسق ومتناسك من جانب جميع الأطراف الفاعلة. وباستطاعة الشركاء في بناء القدرات المتصلة بالتجارة الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يرسموا مع البلد المعني برامج المساعدة التي تمنح الأولوية وفقاً للتقييم المشترك والتي يتم ترتيب تسلسلها وفقاً لقدرة البلد المعني على استيعابها وإدارتها.

وتدرك المملكة المتحدة أن النجاح يتطلب توافر الاستعداد لدى الجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف لأن تكون موضوعية بشأن ما هو لازم، وللإصغاء للشركاء من البلدان والاتصال والعمل معاً.

واو - تخصيص الموارد: القيمة المضافة

١٢ - يتعين توخّي الفعالية في تخصيص الموارد من أجل التعاون التقني اللازم لمعالجة مسألة القيمة المضافة للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد. وقد تم في هذا الصدد اتّباع أربعة مراحل تشمل: (أ) تحديد الاحتياجات (من جانب المستفيدين، كما ورد أعلاه)، مع مراعاة أن الغاية الحقيقية لنقل الدراية هي بناء القدرات والاكتفاء الذاتي؛ (ب) اتّباع مستوى رفيع من الانتقائية، بالتركيز على المجالات ذات الأولوية التي يمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً فاعلاً فيها؛ (ج) تحديد الأولويات، أي إعطاء الأولوية، حسب ما تنص عليه خطة العمل للأونكتاد العاشر، للأنشطة التي تكون في صالح أقل البلدان نمواً وأشد البلدان احتياجاً؛ (د) تطبيق طرائق وآليات التنفيذ، مع المراعاة التامة للمناقشات السابقة حول الشراكة. وفيما يتعلق بطرائق التنفيذ، فقد أولى اهتمام خاص لتحقيق ما يلي: (أ) وفورات الحجم، أي التركيز على المجالات التي يمكن فيها تناول عدة قضايا في وقت واحد وبالتالي تحقيق الفائدة لعدد كبير من البلدان والأقاليم؛ (ب) وفورات التراكم، التي يمكن فيها للأمانة أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من استخدام الخبرات المحلية والأعمال التحليلية الجارية؛ (ج) توفير الوقت والجهد اللازمين للحصول على المعلومات السياسية العائدة، وذلك بالاستعانة بمداولات الهيئات الحكومية الدولية في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية.

زاي - الاستعراض الداخلي

١٣ - بالرغم من الإنجازات والتقدم المحرز في توفير التعاون التقني، فإنه ينبغي بذل جهود متواصلة لجعل التعاون التقني أكثر استجابة لمتطلبات الجهات المستفيدة وهواجس الجهات المانحة. وبغية مواصلة التصدي للتحديات في ميدان إدارة التعاون التقني وتقديمه في إطار المزيد من تحسين وتبسيط وتركيز برنامج عمل المنظمة في الفترة السابقة للأونكتاد الحادي عشر وما بعده، اتخذ الأمين العام للأونكتاد مبادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تتمثل في إجراء استعراض داخلي للإجراءات والترتيبات التي تحكم التعاون التقني للأونكتاد. وكُلّف بهذه المهمة فريق من موظفي الأونكتاد، الذين تشاوروا مع عدد كبير من مختلف الموظفين العاملين في مجال التعاون التقني، علاوة على وكالات دولية مختارة. واتخذ الاستعراض منطلقاً له الإنجازات العديدة التي حقّقها التعاون التقني للأونكتاد، وركّز على الميادين التي تنشأ فيها الصعوبات حسبما حددها الاستعراضات السابقة والموظفون الذين تمت استشارتهم. وأولى الفريق اهتماماً خاصاً للقضايا التي ارتأى أنها يمكن أن تشكل تحديات أمام مواصلة تقديم المنظمة تعاونها التقني الفعال والمتسم بالكفاءة. وحدد الفريق "المشاكل الأساسية" المندرجة تحت أربعة عناوين رئيسية: الترتيبات التنظيمية؛ والممارسات الإدارية؛ والعلاقات مع الجهات المستفيدة، والجهات المانحة والوكالات؛ وولاية واستراتيجية التعاون التقني.

١٤- وتمكّن الفريق، لدى رسم تفاصيل الأسباب والآثار بطريقة منظمة من خلال الاستعراض، من تسليط الأضواء على الاحتياجات الرئيسية التي يتعين أن يتناولها الأونكتاد في السنوات القادمة في إطار كل عنوان من تلك العناوين. وهذا يمهد الطريق لعدد من التوصيات المتكاملة والمرتبطة بحسب الأولويات الواجب النظر فيها لدى البت في إجراءات المتابعة على المستويات الاستراتيجية، والتنفيذية الفورية والطويلة الأجل المرتبطة بذلك. وسعى الفريق بصورة خاصة إلى التوصل لوضع توصيات يمكن أن تساعد الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها الإنتاجية من خلال زيادة الروابط بين مختلف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها. وبما أن الأونكتاد يعمل في مجال لم تعالجه أية منظمة أخرى على نحو كاف، فإنه يواجه التحدي المتمثل في دمج تلك الأنشطة بشكل أفضل.

١٥- وقد استُكمل تقرير فريق الاستعراض الداخلي في آذار/مارس ٢٠٠٢. ووضعت استنتاجاته الأساسية أمام الدول الأعضاء في إطار استعراض منتصف المدة. وتجري حالياً مشاورات داخلية لتنفيذ توصيات ذلك الاستعراض.

حاء - الاستدامة المالية لبرامج مختارة

نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

١٦- تشكل عقود الصيانة حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى استدامة نظام المعلومات المسبقة عن البضائع. ويُطلب إلى كل متعهد للنقل يستخدم نظام المعلومات المسبقة عن البضائع التوقيع على عقد للصيانة تبلغ تكاليفه ٢٥ ٠٠٠ دولار تقريباً. وقامت في الإقليم الفرعي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي خمس مؤسسات للسكك الحديدية وميناءان باعتماد نظام في حزيران/يونيه ٢٠٠١ لتعقب البضائع المنقولة بالسكك الحديدية ونظام تعقب البضائع في الموانئ، مما يعني عملياً تسليم نظم التشغيل إلى الجهات المستفيدة في أوغندا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وتم في أعقاب هذا الاعتماد، من أجل ضمان استدامة المشاريع، توقيع عقد صيانة لسنة واحدة قابلة للتجديد بين مؤسسات السكك الحديدية المستفيدة والأونكتاد. ويقوم متعهدو النقل أنفسهم بتمويل هذه العقود.

النظام الآلي للبيانات الجمركية

١٧- عقد في عام ٢٠٠١ اجتماع إقليمي لمستخدمي النظام الآلي للبيانات الجمركية وعدد من الاجتماعات للمستخدمين الوطنيين، مما أسفر عن تقديم مشورة قيّمة بشأن الخبرات في مجال النظام الآلي للبيانات الجمركية وتوجهاته المستقبلية كما تراها البلدان المستفيدة. واجتمع الفريق الاستشاري المعني بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في تموز/يوليه ٢٠٠١، وطرح عدداً من الاقتراحات المفيدة بشأن الاستزادة من تطوير البرنامج. وتوجد في الوقت

الحاضر أموال كافية في المشاريع الوطنية للنظام الآلي للبيانات الجمركية لتوفير الدعم الكافي للفريق المعني ببرنامج النظام الآلي المركزي للبيانات الجمركية. غير أنه ما زالت هناك حاجة في بعض المناطق، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، للمزيد من الدعم بغية تمكين الأمانة من توفير خدمات الدعم والصيانة المكتملة الفعالية. وبالتالي ينبغي رصد الاستدامة المالية للنظام الآلي للبيانات الجمركية في تلك الأقاليم عن كثب، وذلك بمشاركة البلدان المستخدمة للنظام الآلي للبيانات الجمركية مشاركة مباشرة وبدعم من الجهات المانحة المهتمة بالأمر.

نظام إدارة الديون والتحليل المالي

١٨ - يتوقف الإبقاء على المنشآت القطرية وتوفير خدمات التعاون التقني المستمرة على الاستدامة المالية الطويلة الأجل لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. ولمعالجة الصعوبات المرتبطة بالتدفقات النقدية التي تؤثر بصورة خاصة على تمويل العمليات المركزية وعقود الموظفين المركزيين وتقاسم التكاليف، فقد وافق الفريق الاستشاري المعني بنظام إدارة الديون والتحليل المالي على إنشاء صندوق استئماني لنظام إدارة الديون والتحليل المالي قابل للتحديد بغية تغطية تكاليف البرنامج المركزي. أما الفترة التي تُغطى فهي الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥. وتم إنشاء الصندوق الاستئماني في عام ٢٠٠٢. ومن المقرر أن يعقد الفريق الاستشاري المعني بنظام إدارة الديون والتحديد المالي اجتماعه الثالث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وسيتم إطلاع الفرقة العاملة على نتائج هذا الاجتماع.

طاء - الخطة الإرشادية

١٩ - تقوم الأمانة، وفقاً لخطة عمل بانكوك، بإعداد الخطط الإرشادية السنوية للتعاون التقني. وترد الخطة الإرشادية لعام ٢٠٠٣ في الوثيقة TD/B/49/5-TD/B/WP/152. وتشمل المشاريع الجارية والمتوقع أن يستمر تنفيذها خلال عام ٢٠٠٣، والمشاريع المقترحة نتيجة تقديم طلبات محددة إلى الأمانة بهذا الصدد.

ثانياً - نظرة عامة على الأنشطة في عام ٢٠٠١

ألف - مجالات التنفيذ الرئيسية

٢٠ - إن أصناف الخدمات الرئيسية للتعاون التقني للأونكتاد المدرجة ضمن مجالات عمله الأربعة الرئيسية هي التالية:

- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع وهو نظام معياري عالمي يهدف إلى توفير المعلومات التنفيذية والمالية بغية زيادة الشفافية والكفاءة في قطاع النقل.

- النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي يشكل أحد البرمجيات المعيارية العالمية حيث تم تركيبه في أكثر من سبعين بلداً، ويهدف إلى تحديث الجمارك من الناحية التقنية، بما في ذلك أتمتة نقل البضائع وتخليصها.
- برنامج الدبلوماسية التجارية الذي يتولى تدريب المفاوضين التجاريين، ولا سيما المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، على التفاوض من منظور إنمائي. كما أنه يوفر الدعم لمؤسسات البحث والتدريب الوطنية/الإقليمية بشأن قضايا التجارة الدولية.
- برنامج تنوع السلع الأساسية الذي يهدف إلى تعزيز التنوع الأفقي والرأسي والجغرافي لإنتاج السلع الأساسية والهياكل التجارية، وتعزيز الروابط الإيجابية بينها.
- برنامج قوانين وسياسات المنافسة الذي يقدم المساعدة للبلدان في صياغة سياسات وتشريعات المنافسة أو استعراضها، مما يسهم في إيجاد فهم أفضل للقضايا التي تنطوي عليها وبناء القدرات المؤسسية الوطنية. كما أنه يوفر الدعم للمشاركة الفعالة من البلدان النامية في المفاوضات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية بشأن قضايا المنافسة.
- برنامج تسوية المنازعات الذي يوفر التدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بقواعد وإجراءات تسوية النزاعات في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية.
- نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي يعتبر نظاماً عالمياً معيارياً من البرمجيات التي تم تركيبها في ٦٠ بلداً، مما يغطي أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع الديون المستحقة على البلدان النامية.
- برنامج التجارة الإلكترونية الذي يهدف إلى مساعدة البلدان على تحديد السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الاستفادة من التجارة الإلكترونية، وبالتالي تضيق الفجوة الرقمية الدولية المتسعة باطراد.
- برنامج تطوير تنظيم المشاريع "إمبريك" الذي يهدف إلى تحسين نمو وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة على الصعيد الدولي وحفز إمكانات تنظيم المشاريع، ويشجع إيجاد هياكل الدعم المستدامة التي تساعد منظمي المشاريع الواعدين على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية والقادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

- برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية الذي يوفر الدعم لعملية التفاوض حول اتفاقات الاستثمارات الدولية على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، ويساعد البلدان النامية في المفاوضات بشأن اتفاق استثمار متعدد الأطراف محتمل في منظمة التجارة العالمية.
- برنامج استعراضات بناء القدرات الاستثمارية/السياسات الاستثمارية الذي يهدف إلى تعزيز جاذبية البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي. ويقدم الأدوات الخارجية اللازمة لتقييم وضع البلد المعني في أي وقت من حيث اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لغاياته الإنمائية الوطنية.
- برنامج أدلة الاستثمار لأقل البلدان نمواً الذي يضيق الفجوة المعلوماتية في مجال فرص الاستثمار في أقل البلدان نمواً لتزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات المتصلة بظروف فرص الاستثمار في هذه البلدان.
- برنامج التجارة والبيئة والتنمية الذي يهدف إلى تحديد السياسات الرامية إلى تناول أهم القيود التي تواجهها البلدان النامية في متتالية التجارة/الاستثمار لدى التصدي للتحديات البيئية، وإلى دعم مشاركتها الفعالة في المداولات الدولية حول هذا الموضوع ولا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية.
- برنامج تسهيل التبادل التجاري الذي يسعى إلى تحديد التحسينات اللازم إدخالها على الملامح الفيزيائية لشبكات النقل القائمة وإزالة أية حواجز قد تزيد من تكاليف الصفقات وتؤدي إلى تأخير لا مبرر له، حيثما أمكن ذلك. ويتم التركيز في تنفيذ البرنامج بصورة خاصة على البلدان غير الساحلية وبلدان العبور.
- برنامج المفاوضات التجارية والإدماج في نظام التجارة العالمي الذي يوفر المشورة والتدريب من أجل بناء قدرات البلدان في مجال المفاوضات التجارية وتطبيق نتائجها، ولا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، بهدف تمكين تلك البلدان من الاندماج اندماجاً أفضل في النظام التجاري الدولي.
- التعاون التقني الذي يتم تقديمه بموجب برنامج الأفضليات التجارية والتكامل الإقليمي الذي يمكن البلدان النامية من الاستفادة من احتمالات الوصول إلى الأسواق من خلال استخدام اتفاقات التجارة التفضيلية إلى أقصى حد ممكن وتعريف هذه البلدان بصورة أفضل على القوانين واللوائح التجارية التي تحكم شروط الوصول إلى الأسواق.

• برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية الذي يوفر برامج التدريب المنظم على التجارة (مثل برنامج التدريب التجاري TRAINFORTRADE) والتدريب على النقل البحري (TRAINMAR - شهادة إدارة الموانئ)، بما في ذلك وضع طرائق التدريب، وتدريب المديرين وتدعيم قدرات التدريب الوطنية/الإقليمية من خلال إقامة الشبكات والتعلم عن بُعد. ويتم حالياً توسيع نطاق البرنامج ليشمل أنشطة تدريب أخرى يضطلع بها الأونكتاد.

٢١- وقد ظلت أقل البلدان نمواً أهم الجهات المستفيدة من التعاون التقني للأونكتاد. وبلغت نفقات التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠١. وكانت حصتها من إجمالي النفقات على التعاون التقني في نفس مستوى عام ٢٠٠٠، أي ٤٣ في المائة. ولا يشمل هذا المبلغ المساهمات السخية البالغة ٤,٥ مليون يورو التي قدمتها المفوضية الأوروبية من أجل تنظيم المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ولسفر ممثلي هذه البلدان وغيرهم من الرسميين لحضور المؤتمر. وتركزت الأنشطة في أوائل العام على مواصلة العملية التحضيرية للمؤتمر. أما الأنشطة المتصلة بالعملية التحضيرية فقد تم تمويلها بفضل مساهمات كبيرة من الجهات المانحة الثنائية والاتحاد الأوروبي. وشملت الأنشطة الرئيسية السابقة للمؤتمر في عام ٢٠٠١ تنظيم الاجتماعين الحكوميين الدوليين التحضيريين الثاني والثالث، وتنظيم ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية للمنظمات غير الحكومية؛ وتنظيم عدد من الاجتماعات المواضيعية في مختلف البلدان بشأن إدماج المنظور الجنساني (جنوب أفريقيا)، وتنمية السياحة (إسبانيا)، والطاقة (النمسا)، وتطوير الهياكل الأساسية (ألمانيا) وتعزيز القدرة الانتاجية (النرويج). وأعلن إبان المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً عن مبادرة متعددة الوكالات (الأونكتاد واليونيدو والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف) بشأن تعزيز وتسهيل الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وتعهدت إيطاليا بتقديم مساهمة قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ يورو لهذه المبادرة.

٢٢- وتمت متابعة الأنشطة لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تنفيذ أغلبية البرامج. وتم إدراج هذه الأنشطة لتشكّل جزءاً أصيلاً من مشاريع معينة. كذلك يساعد تنفيذ عدد متزايد من البرامج العالمية والأقليمية على تعزيز هذه الغاية رغم الاهتمام بوفورات الحجم.

باء - الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد وفي الإنفاق

٢٣- ما زالت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تستمد التمويل من مصادر رئيسية ثلاثة: الصناديق الاستثمارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ويتم توفير مساهمات الصناديق الاستثمارية على أساس طوعي من آحاد الحكومات، والجهات المانحة المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع المشاريع التجارية والمؤسسات. وتأخذ المساهمات التي تقدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الصناديق الاستثمارية شكل الدعم العام أو ترتيبات التمويل الذاتي. وتدعم هذه الأخيرة المشاريع القطرية الفردية

ويتم تمويلها عموماً إما من موارد الميزانيات المحلية أو باستخدام عائدات القروض أو المنح المقدمة من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. ويتم توفير الدعم من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال البرامج القطرية والإقليمية والعالمية. وتقدم موارد الميزانية البرنامجية في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، وحسابات التنمية من البابين ٢١ و ٣٣ من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

٢٤- ووصلت المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في عام ٢٠٠٣ إلى ١٨ مليون دولار، مما يمثل نقصاً قدره ٣,٥ في المائة عن السنة السابقة (انظر الجدول ١ والرسم البياني ١). وبلغت مساهمات البلدان المتقدمة ٦٠ في المائة من مجموع المساهمات في الصندوق الاستثماري لتصل إلى ١٠,٧ مليون دولار، مما يمثل تراجعاً قدره ١٩ في المائة عن السنة السابقة. ولكن ينبغي ألا يفسر تراجع النسبة المئوية على أنه مستوى أدنى من الدعم من البلدان المتقدمة لبرامج التعاون التقني للأونكتاد، لأن هذا الرقم تشوّهه الزيادة البالغة ٧٠ في المائة في مبلغ المساهمات المسجلة لعام ٢٠٠٠، والواقع أن مبلغ المساهمات في عام ٢٠٠١ تجاوز المبالغ المسجلة منذ عام ١٩٩٧، فيما عدا عام ٢٠٠٠، زد على ذلك أن هذا المبلغ لا يشمل جزءاً من الدعم المقدم للعملية التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

الجدول ١

المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ١٩٩٥-٢٠٠١^(أ)

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٠ ٧٤٤	١٣ ٣١٢	٧ ٨٦٣	٩ ٣٧٣	١ ٩٩٥	١٢ ٧٣٢	١٠ ٩٠٦	مساهمات البلدان المتقدمة.....
(١٠٠)	(٦٣٢)	(٥٠٥)	(٩٢٧)	(٨٧٣)	(٥١٨)	(٦٧٢)	ومنها الخبراء المعاونون.....
٣٧٨	٦٣٩	١ ١٩٥	٦٢٤	٩٩٦	١ ٠١٢	٢١٨	البلدان النامية - مساهمة عامة.....
٤ ٨١٩	٢ ٣٣٠	٩٣٨	٢ ٠٧٠	١ ٠٩٢	٢ ٢٢٩	٢ ٠٩٦	البلدان النامية - الذاتية الدعم ^(ب)
٥٥١	٦٧٥	١ ١٣٩	٣ ٥٢٧	٣ ٨٢١	٥ ٦٣٤	٤ ١٢٣	المفوضية الأوروبية.....
٩٥٦	٥٩٤	١ ٧٥٨	١ ٠٥٥	٩٠٥	٢٧٢	٢٩٧	مساهمات أخرى متعددة الأطراف ^(ج) ..
٥٨٩	١ ١٢٧	٧٤٢	٥٥٧	٤٦٤	١٣٥	٢٤٣	مؤسسات/مساهمات متنوعة.....
١٨ ٠٣٧	١٨ ٦٧٧	١٣ ٦٣٥	١٧ ٢٠٧	١٣ ٢٧٠	٢٢ ٠١٤	١٧ ٨٨٣	المجموع.....

(أ) لا تشمل مساهمات أطراف ثالثة مقدمة على سبيل تقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

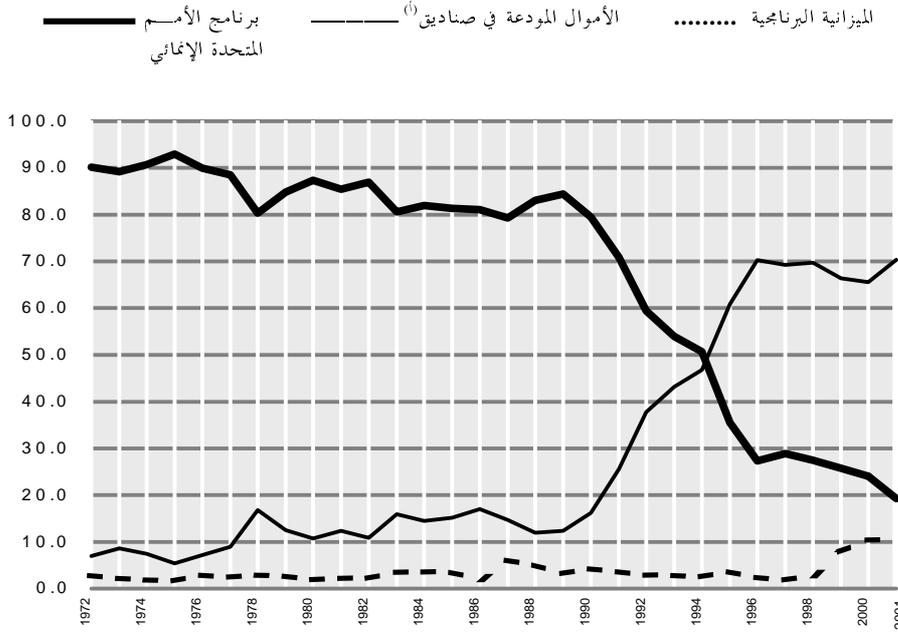
(ب) للأنشطة المنفذة في بلدانها، والتمويل من موارد الميزانية المحلية أو عن طريق قروض من البنك الدولي ومصارف التنمية الدولية.

(ج) للاطلاع على التفاصيل انظر الجدول السابع من المرفق الإحصائي

(TD/B/49/4/Add.2-TD/B/WP/151/Add.2).

الرسم البياني ١

الاتجاهات في تعبئة التعاون التقني للأونكتاد، بحسب مصدر الأموال، ١٩٧٢-٢٠٠١
(النسبة المئوية من مجموع الإسهامات السنوية)



(أ) تشمل النفقات من صندوق الأمم المتحدة على الشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

٢٥ - وتواصل ازدياد حصة البلدان النامية من التمويل المباشر للتعاون التقني للأونكتاد فبلغت ٤,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١، مما يشكل زيادة قدرها ١٠٦ في المائة عن السنة السابقة. وكانت نتيجة ذلك، أن وصلت حصة المساهمات إلى ٢٦,٧ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية. وكان الرقم الموازي لعام ٢٠٠٠ هو ١٢,٤ في المائة. أما الزيادة في مساهمات "الإعالة الذاتية" أو التمويل الذاتي فتعود إلى المساهمات الكبيرة التي قدمتها بوتسوانا، والسلطة الفلسطينية، والنيجر وأوغندا لدعم الإصلاحات الجمركية وتركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية؛ ومن تشاد وغابون ومنغوليا لدعم القدرة على مواصلة تحمل الدين وتركيب نظام إدارة الديون والتحليل المالي؛ ومن باكستان لدعم قطاع النقل.

٢٦- وبلغت مساهمات الجهات المانحة المتعددة الأطراف ٤,٨ في المائة من إجمالي المساهمات في الصناديق الاستثمارية وسجلت زيادة قدرها ١٦ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٠. ولا يشمل هذا المبلغ مبلغ ٤,٥ مليون يورو قدمتها المفوضية الأوروبية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (انظر الفقرة ٢١).

٢٧- وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ أربعة مشاريع جديدة مقترحة بموجب الشريحة الثالثة من حساب التنمية، بميزانية يبلغ مجموعها ٢,٧ مليون دولار، كي يضطلع الأونكتاد بتنفيذها. وهذه المشاريع هي: (أ) بناء القدرات بشأن مسائل أساسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي؛ (ب) بناء القدرات في البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الدولي والاستفادة منه؛ (ج) بناء القدرات من خلال التدريب على تسوية المنازعات في مجالات التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية؛ (د) وبناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة. وبدأ تنفيذ هذه المشاريع في أوائل عام ٢٠٠٢. وينفذ الأونكتاد حالياً ما مجموعه تسعة مشاريع في إطار حساب التنمية.

٢٨- وبلغت نفقات التعاون التقني للأونكتاد من جميع المصادر ٢٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١، مما يمثل تراجعاً قدره ٣,٧ في المائة في تنفيذ المشاريع بالمقارنة بعام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ٢ والرسمين البيانيين ٢ و٣). ويعود معظم هذا التراجع في النفقات إلى الانخفاض البالغ ٢٢,٤ في المائة في النفقات المخصصة للمشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتالي فإن الاتجاه التنازلي في حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجمالي الإنفاق على التعاون التقني للأونكتاد الذي بدأ في أوائل التسعينات ما زال مستمراً، حيث وصل إلى أقل من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠١. وتناقص الإنفاق من الصناديق الاستثمارية بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠١. غير أن حصة الإنفاق الفعلي على المشاريع من إجمالي الإنفاق من المساهمات ازدادت، لتصل إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠١، مقابل ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وظل الإنفاق من الميزانية العادية على التعاون التقني عند مستوى عام ٢٠٠٠.

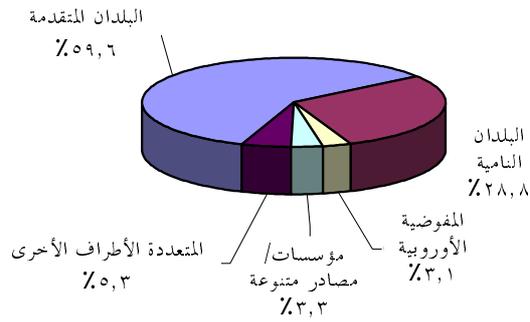
الجدول ٢

إجمالي نفقات الأونكتاد على التعاون التقني، ومصدر الأموال، ١٩٩٥-٢٠٠١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	
٤,٥	٥,٨	٦,٥	٦,٠	٦,٨	٦,١	٧,٨	١٧,٤	برنامج الأمم المتحدة الانمائي.....
١٦,٣	١٥,٨	١٦,٩	١٥,٢	١٦,١	١٥,٨	١٣,٤	٣,٦	الصناديق الاستثمارية.....
٢,٤	٢,٥	٢,٠	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٦	الميزانية البرنامجية.....
٢٣,٢	٢٤,١	٢٥,٤	٢١,٨	٢٣,٣	٢٢,٤	٢٢,٠	٢١,٦	المجموع.....

الرسم البياني ٢
مصدر المساهمات في الصناديق الاستثمارية، ٢٠٠١
(النسبة المئوية من إجمالي المساهمات)



الرسم البياني ٣
الإففاق بحسب مصدر التمويل ٢٠٠١
(النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق)



٢٩ - وكانت البرامج الرئيسية للأونكتاد في عام ٢٠٠١ بحسب تدرج النفقات هي: النظام الآلي للبيانات الجمركية، اللوجستيات التجارية، نظام إدارة الديون والتحليل المالي، المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، وسياسات الاستثمار وبناء القدرات (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

(بالدولارات الأمريكية)

المجموع		الميزانية البرنامجية	الصناديق الاستثمارية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الشعبة/البرنامج
النسبة المئوية	المبلغ				
٩,٩	٢ ٢٩٥ ٦٢٩	١ ٦٢ ٦٥٠	١ ٧١١ ٧١٨	٤٢١ ٢٦١	العولمة واستراتيجيات التنمية: المجموع ...
٠,٧	١٥٨ ٢٣٦	-	١٥٨ ٢٣٦	-	سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية
٨,٧	٢ ٠١٥ ٣٣٢	١ ٦٢ ٦٥٠	١ ٤٢٧ ٣١٠	٤٢٥ ٣٧٢	برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي
٠,٥	١٢٢ ٠٦١	-	١٢٦ ١٧٢	- ٤ ١١١	البرامج الخاصة
٢٠,٨	٤ ٨١٩ ١٨٠	١ ٠٨٦ ٠٩٨	٣ ٢٥٠ ٧٧٣	٤٨٢ ٣٠٩	شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية: المجموع
١,٦	٣٧٢ ٩٧٣	-	٣٥١ ٦٩٣	٢١ ٢٨٠	التحليلات التجارية
٨,٦	١ ٩٩٢ ٠٨٤	٥٢٢ ١٧٧	١ ١٨٥ ٦٢٦	٢٨٤ ٢٨١	المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
٣,٠	٦٩٠ ٤٧٦	٥٦٣ ٩٢١	١٢٣ ٥٥٥	٣ ٠٠٠	السلع الأساسية
٥,٢	١ ١٩٧ ٤٠٦	-	١ ١٢٦ ٢٩٨	٧١ ١٠٨	التجارة والبيئة والتنمية
٢,٤	٥٦٦ ٢٤١	-	٤٦٣ ٦٠١	١٠٢ ٦٤٠	قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين
١٤,١	٣ ٢٧٣ ٧٨٥	-	٢ ١٥٠ ٦٧٨	٤٢٣ ١٠٧	شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع
٢,١	٤٨٩ ٧٦٥	-	٤٢٣ ٣٧٧	٦٦ ٣٨٨	تحليل قضايا الاستثمار
٨,٠	١ ٨٦١ ٣١٦	-	١ ٥٩١ ٦٨٤	٢٦٩ ٦٣٢	سياسات الاستثمار وبناء القدرات ...
٤,٠	٩٢٢ ٧٠٤	-	٨٣٥ ٦١٧	٨٧ ٠٨٧	التكنولوجيا والمشاريع
٣٧,٢	٨ ٦٢٣ ٦٠٦	٢٩٤ ٣٦٤	٥ ٧٨٧ ٨٠٦	٢ ٥٤١ ٤٣٦	شعبة المشاكل الأساسية من أجل تحقيق التنمية والكفاءة في التجارة: المجموع
٨,٧	٢ ٠١٤ ٤٧٦	-	١ ٢٩٠ ٧٥٧	٧٢٣ ٧١٩	لوجستيات للتجارة
٢٣,٤	٥ ٤٠٨ ٩٤٧	-	٣ ٦٣٦ ٥٠٥	١ ٧٧٢ ٤٤٢	النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها
٠,٥	١٢٠ ١١٦	-	١٢٠ ١١٦	-	المعلومات والتدريب
٠,٩	٢٠٣ ٢٨٦	-	٢٠٣ ٢٨٦	-	تنمية الموارد البشرية
١,٦	٣٨١ ٨٤٩	-	٣٨١ ٨٤٩	-	برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية
٠,٩	٢٠٠ ٥٦٨	-	١٥٥ ٢٩٣	٤٥ ٢٧٥	النقاط التجارية
١,٣	٢٩٤ ٣٦٤	٢٩٤ ٣٦٤	-	-	التجارة الإلكترونية
٩,٨	٢ ٢٦٢ ٠٠٥	-	٢ ١٥٤ ٧٥٩	١٠٧ ٢٤٦	أقل البلدان نمواً: المجموع
٨,١	١ ٨٧٧ ٦٩٢	١٤٧ ٥٧٦	٥٣٥ ٠٧٣	٤٩٥ ٠٤٣	الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري ...
١٠٠,٠	٢٣ ١٥١ ٨٩٧	٢ ٣٩٠ ٦٨٨	١٦ ٢٩٠ ٨٠٧	٤ ٤٧٠ ٤٠٢	المجموع العام

٣٠- وقد أجريت بعض التغييرات في نمط التوزيع الجغرافي للأنشطة (انظر الجدول ٤ والرسم البياني ٤). وتقلصت نفقات المشاريع في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث هبطت الحصة بالنسبة لأفريقيا من ٢١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠١. وهبطت بالنسبة لآسيا من ١٨,٨ إلى ١٦ في المائة. ويعود هذا الانخفاض إلى استكمال عدد من المشاريع، وكانت بعض المشاريع قد وصلت إلى مرحلة الانتهاء، ولم يتم البدء بمشاريع جديدة إلا في عام ٢٠٠١، ولم تكن قد وصلت إلى مرحلة التنفيذ الكامل. وحدثت زيادة في نفقات المشاريع في أمريكا اللاتينية وارتفعت حصة هذه الأخيرة من النفقات الإجمالية من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠١.

الجدول ٤

الإففاق على التعاون التقني، بحسب المناطق والبرامج، ٢٠٠١

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

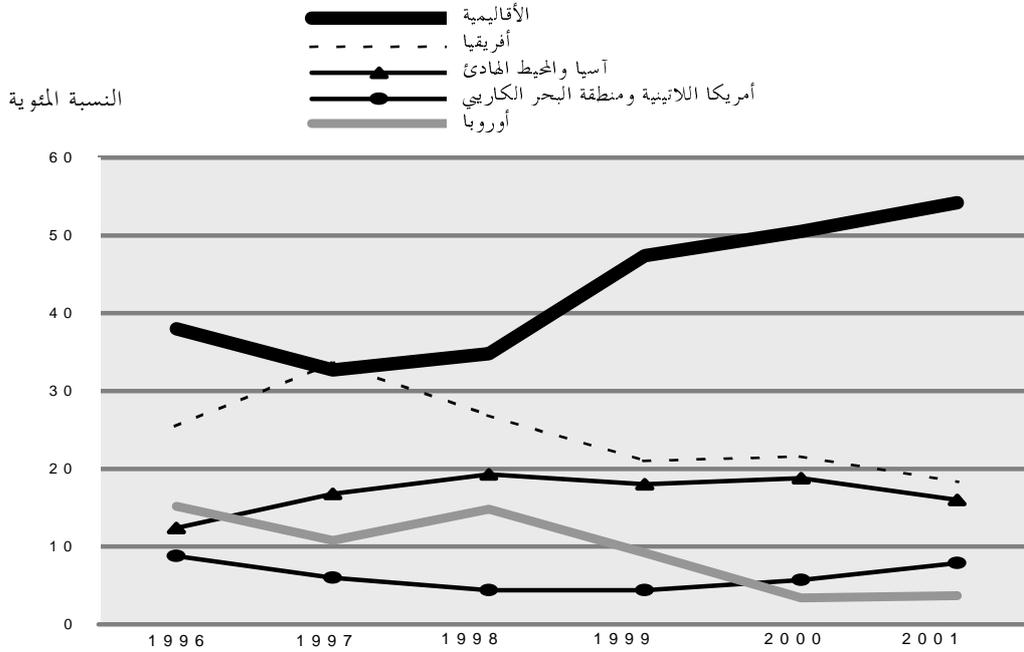
	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
المجموع	٢٣ ١٥٢	٢٤ ١٨٤	٢٥ ٤٠٩	٢١ ٨٣٣
بحسب المنطقة:				
أفريقيا	٤ ٢٣٢	٥ ٢١٩	٥ ٣٤٤	٥ ٨٦٤
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٦٩٦	٤ ٥٣٤	٤ ٥٧٦	٤ ٢٠٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١ ٨٢٠	١ ٣٧٦	١ ١١٠	٩٥٣
أوروبا	٨٥١	٨٤٥	٢ ٣٣٨	٣ ٢٢٧
أنشطة أقاليمية	١٢ ٥٥٣	١٢ ٢١١	١٢ ٠٤٠	٧ ٦٠٦
بحسب البرامج:				
العولمة واستراتيجيات التنمية	٢ ٢٩٦	٢ ٣٥٣	٢ ٩٠٣	٣ ٠٧٠
التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية	٤ ٨١٩	٤ ٢٣٢	٣ ٥٣٩	٢ ٩٦٨
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٣ ٢٧٤	٣ ٣٤٦	٣ ٩٤٨	٢ ٩١٨
المهاكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	٨ ٦٢٤	٩ ٧٢٠	١٠ ٦٦٨	١١ ٣٧٧
أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية	٢ ٢٦٢	٢ ٤٣٩	٩٣٦	٤٣٢
الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشعب ^(١)	٨٤٨	١ ٢٦٩	٢ ٠٠١	-
التوجيه التنفيذي والإدارة، وخدمات الدعم	١ ٠٣٠	٨٢٦	١ ٤١٥	١ ٠٦٧
ومنها: أقل البلدان نمواً	١٠ ٠٠٠	١٠ ٤٩٢	١٠ ١٢٦	٨ ٢١٢

(أ) أدرجت النفقات بموجب هذا البند في الماضي ضمن نفقات التوجيه التنفيذي والإدارة.

الرسم البياني ٤

الإففاق على التعاون التقني، بحسب المناطق، ١٩٩٦-٢٠٠١

(النسبة المئوية من مجموع المساهمات السنوية)



ثالثاً - برامج مختارة

٣١- تتضمن الفقرات التالية معلومات عن أنشطة بناء القدرات المشتركة بين مختلف الشعب بغية توضيح النهج الذي يتبعه الأونكتاد إزاء التعاون التقني والذي ينطوي على بناء القدرات والتعاون مع المنظمات الأخرى، وذلك بالتركيز على أقل البلدان نمواً، وعلى أفريقيا والبلدان ذات الدخل المنخفض، التي تعتبر أمثلة جيدة على الجهود التعاونية للأونكتاد مع المنظمات الأخرى.

ألف - البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة

من أقل البلدان نمواً وإلى بلدان أفريقية أخرى (JITAP)

٣٢- يعزز هذا البرنامج فرص التنمية في البلدان الأفريقية الشريكة المستفيدة (أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، غانا، كوت ديفوار، كينيا)، من خلال مشاركتها مشاركة أكثر فعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. والغايات المترابطة الرئيسية الثلاث لهذا البرنامج هي: (أ) بناء قدرات البلدان الشريكة

على فهم النظام التجاري المتعدد الأطراف المتطور ودلالاته بالنسبة للتجارة الخارجية، والاستعداد كل بدوره للمشاركة مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية والجديدة؛ (ب) تكييف البيئة التجارية الوطنية مع الالتزامات والنظم التي ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد؛ (ج) السعي للحصول على أكبر ميزة ممكنة من النظام التجاري المتعدد الأطراف بتعزيز استعداد المصدرين للعمل في هذا المضمار. ويتم تنفيذ هذا البرنامج من أجل النهوض بهذه الأهداف بصورة مشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من خلال مجموعة متكاملة من الأنشطة.

٣٣- ومن نتائج تقييم منتصف المدة للبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أن جرت عملية لإعادة توجيه أنشطة بناء القدرات والتركيز عليها في مجالات المفاوضات التجارية، وتنمية الموارد البشرية، واستراتيجيات التصدير، وإقامة الشبكات فيما بين الشركاء في هذا البرنامج. وأجري تقييم تلخيصي له بهدف قياس التقدم المحرز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وقدمت توصيات بشأن مستقبل هذا البرنامج. وسيتم استعراض نتائج هذا التقييم في اجتماع يعقده الفريق التوجيهي للصندوق الاستثماري المشترك للبرنامج لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وسوف يتم البت باستمرار وتوسيع نطاق البرنامج على أساس هذا الاستعراض. وسيتم إطلاع الفرقة العاملة على نتائجه.

باء - الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصل بالتجارة (الإطار المتكامل)

٣٤- أُطلقت الخطة التجريبية بهدف البدء بتنفيذ ترتيبات جديدة من أجل الإطار المتكامل، التي تركز على إدراج التجارة في صلب الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً، وكان من المزمع تنفيذه في البدء في كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا. وتنطوي عملية إدراجه في صلب هذه الاستراتيجيات على ما يلي: (أ) إجراء دراسات تشخيصية للتكامل التجاري؛ (ب) تنظيم حلقة دراسية وطنية لاستعراض الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك مصفوفة إجراءات المساعدة التقنية؛ (ج) إقرار البلد المعني للتوصيات في مجال السياسة العامة ووضع خطة عمل للمساعدة التقنية، ومن ثم إدراج الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر التي يضعها البلد المعني؛ (د) تقديم خطة عمل المساعدة التقنية إلى الفريق الاستشاري للبنك الدولي المخصص للبلد المعني أو إلى أحد اجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النظر فيها وتمويلها؛ (هـ) استجابة الوكالات الأساسية الست والجهات المانحة في متابعة وتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية المحددة بموجب خطة العمل. أما الوكالة الرئيسية المسؤولة عن إعداد الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في الدراسات الثلاث الأولى فهي البنك الدولي. وقد تم استكمال العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وساهم

الأونكتاد في هذه الدراسات وشارك في عمل حلقات العمل الوطنية. وتم إعداد مقترحات بالمشاريع لدعم خطط عمل المساعدات التقنية وإرسالها إلى الحكومات ذات الصلة كي تنظر فيها وتعبئ الموارد اللازمة لتنفيذها.

٣٥- وتم توسيع نطاق "الخططة التجريبية" لتغطي ١١ بلداً آخر: هي إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وجيبوتي والسنغال وغينيا وليسوتو ومالي وملاوي ونيبال واليمن.

٣٦- وتم إنشاء الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل في عام ٢٠٠١ من أجل تنفيذ "الخططة التجريبية". ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارتها، وقد اجتذبت منذ أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٢ مساهمات تصل إلى ١٠,٢ مليون دولار. وتستخدم الموارد في المقام الأول في عملية الإدراج وليس في تنفيذ المشاريع إلا في حالات محدودة واستثنائية. وسيتم إجراء استعراض للإطار المتكامل في أوائل عام ٢٠٠٣.

جيم - البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

من أجل العولمة، والتحرير والتنمية البشرية المستدامة

٣٧- يسعى هذا البرنامج الذي بدأ في عام ١٩٩٨، وهو شراكة طليعية بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، من أجل إدارة اندماجها في الاقتصاد العالمي بطريقة تدعم التنمية البشرية المستدامة، في حين تتجنب المزالق المترتبة على التهميش وانعدام الأمن الاقتصادي وعدم الاستقرار. ويعمل البرنامج على المستويين العالمي والقطري. وقد شاركت فيه في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ البلدان التالية: تونس وجامايكا ومالي. ويزمع البرنامج في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ أن يغطي الأردن وإكوادور وإندونيسيا وبوركينا فاسو وبوليفيا وتركيا وجمهورية ترازيا المتحدة ورومانيا والسنغال وفيت نام والمغرب. وتهدف أنشطة البرنامج إلى الحفاظ على السياسات العامة للبلدان النامية من خلال إيجاد رابط بين مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتحليل السياسات والتحليلات المؤسسية، والعمل على المستوى القطري. ويراعي هذا العمل مراعاة تامة الأهداف الإنمائية للألفية ويشكل محفلاً للتعاون ضمن نطاق مبادرات من قبيل الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى. كما يسعى إلى التلاقي مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وبالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن البرنامج يتلقى الدعم من حكومتي إيطاليا وبلجيكا.

دال - برنامج الأونكتاد لما بعد مؤتمر الدوحة بشأن بناء القدرات والتعاون التقني

٣٨- دعماً لمشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في برنامج عمل مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، فور انتهاء المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، أجريت مشاورات واسعة النطاق مع هذه البلدان من أجل تحديد احتياجاتها الخاصة من التعاون التقني. وعلى أساس تلك المشاورات، تم في أوائل

عام ٢٠٠٢ إعداد برنامج الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني دعماً لبرنامج عمل الدوحة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية. ويتضمن البرنامج مشاريع في مجالات التجارة والاستثمار وتيسير التجارة والتجارة الإلكترونية مع أنشطة تتمحور حول (أ) تحليل السياسات، (ب) بناء قدرات الموارد البشرية، (ج) بناء القدرات المؤسسية. وأولي اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً في هذا الصدد. ولضمان التنفيذ الفعال للبرنامج، تم توجيه الدعوة إلى عدد كبير من الشركاء، بمن فيهم منظمة التجارة العالمية للانضمام إلى الأونكتاد في الاضطلاع بهذه الأنشطة. وينبغي أن يتم تنفيذ البرنامج بموازاة برنامج عمل منظمة التجارة العالمية والتعاون التقني الذي تقدمه لدعم الجهات المستفيدة المحتملة. وتقدم منظمة التجارة العالمية، بوصفها منظمة قائمة على قواعد التجارة الدولية التي تمس جميع البلدان، مشورتها بشأن إدارة الاتفاقات الناشئة عن المفاوضات التجارية وعن برنامج عمل الدوحة، وتوفير التدريب الذي يركز بصورة خاصة على الجوانب القانونية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويركز الأونكتاد باعتباره منظمة إنمائية التوجُّه، وتضم كافة جوانب المفاوضات التجارية، على بناء القدرات المؤسسية الداخلة في مجالات اختصاصه وينفذ برامج تنمية الموارد البشرية المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية والتي تتضمن محتوى إنمائياً بارزاً. وتقف عراقيل في سبيل تنفيذ البرنامج في الوقت المناسب ناجمة عن القيود المفروضة على الموارد.

رابعاً - التقييم

٣٩- تواصل إعداد الدراسات التقييمية المتعمقة لبرامج التعاون التقني للأونكتاد. وتمشياً مع مقرر الفرقة العاملة، فإن التقييم المتعمق سيكون مواضيعياً وسيركز هذا العام على بناء القدرات. وسيقدم التقرير إلى الفرقة العاملة في أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك ستنظر الفرقة العاملة، وفقاً للممارسات المتبعة، في ثلاثة تقارير تتناول تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقارير التقييم المتعمق السابقة. وهي تتعلق ببرنامج النقاط التجارية، وبرنامج تطوير المشاريع وبرنامج التدريب البحري. وستعرض الأمانة تقريراً مسهباً عن كل من هذه البنود.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٠- سيكون نطاق التعاون التقني المتصل بالتجارة محدوداً إذا لم يتم تقديمه بالتوازي مع التدابير الداعمة الأخرى. ولكي يكون هذا التعاون أكثر فاعلية، ينبغي أن يواكب الجهود الرامية إلى دعم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والتي تقدم إلى البلدان النامية بدعم موازٍ يرمي إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة وتدابير وصولها إلى الأسواق، وتعزيز إزالة الحواجز من أمام صادراتها. أما معيار قياس أثر المساعدة التقنية، بتركيزها المتأصل على بناء القدرات، فهو على المدى الطويل تناقص الاعتماد على هذه المساعدة وبالتالي الحد من الحاجة للمعونة الإنمائية. ومن هنا يعد تعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة على نحو ذي مغزى بين المؤسسات الإنمائية الدولية وأسرة الجهات المانحة ومقدمي المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، أمراً ضرورياً. حيث إن ذلك لا يخلق التأخر

ويساعد على تجنب الازدواجية فحسب بل ويضمن أيضاً اعتماد نهج شمولي وجيد التسلسل إزاء القضايا الشاملة للتجارة والاستثمار والتنمية والجامعة لها.

٤١ - ويتم إنفاق أكثر من ثلاثة أرباع المعونة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية على أساس ثنائي. وتتمثل نتيجة هذا الانحراف في عدم تقديم التمويل الكافي من برامج المعونة المتعددة الأطراف التي يمكن أن تساهم بفعالية في عملية التنمية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة فيما يتعلق بتوزيع المعونة من أجل توفير المساعدة التقنية المتصلة بالاستثمار والتجارة التي أثبتت فيها البرامج المتعددة الأطراف فعاليتها بالمقارنة مع تكلفتها.

٤٢ - وتقتضي خطة عمل الأونكتاد العاشر تقديم خطة إرشادية سنوية لبرامج التعاون التقني إلى الدول الأعضاء. وقد تم إعداد ثلاث خطط من هذا القبيل منذ عام ٢٠٠٠. غير أن التجربة تشير حتى الآن إلى أنها لم تؤد إلى النتائج المتوخاة. ولا يمكن توقع هذه النتائج إلا إذا تم دعم الخطط السنوية بموارد مالية غير مشروطة وكافية ومعروفة مقدماً. ولم يكن هذا هو الوضع السائد بالنسبة للأونكتاد. لذا قد يرغب المجلس في إعادة النظر في استمرار هذه الممارسة.

٤٣ - ويتطلب تنفيذ برنامج ما بعد الدوحة لبناء القدرات والتعاون التقني تعاوناً كاملاً من المنظمات الحكومية الدولية العاملة في مجال التعاون التقني المتصل بالتجارة وفقاً لولاية كل منها، وخبراتها وميزاتها النسبية. وينبغي أن يتم تقاسم الموارد المتاحة وفقاً لذلك. أما روح التعاون الإيجابية جداً التي ظهرت في تنفيذ البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقية أخرى من جانب الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية فيمكن أن تشكل مثلاً يحتذى في المستقبل. وسيتم توجيه دعوات إلى مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل اللجان الاقتصادية الإقليمية كي تدعم البرنامج.

٤٤ - وفيما عدا البنك الدولي، وهو الوكالة الرئيسية التي تضطلع بإجراء الدراسات التشخيصية في سياق الإطار المتكامل، فإن مساهمة كافة الوكالات الأساسية الأخرى، بما فيها مساهمة الأونكتاد، كانت على أذناها وانحصر دور الأونكتاد في التعليق على مشاريع الدراسات فحسب. ويتطلب تحسين نوعية الدراسات التشخيصية، زيادة المشاركة من الوكالات الأساسية في مجال اختصاصها، وخصوصاً تلك، التي تتمتع، مثل الأونكتاد، بقدرات في مجال البحوث، وهذا أمر مستصوب إلى أبعد الحدود. وبالتالي، يجب أن يتمكن الأونكتاد من الاعتماد على موارد الإطار المتكامل وأن يؤدي الدور المتوقع منه بصفته وكالة أساسية. ويقترح بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتنفيذ الإطار المتكامل المجدد، وبهدف ضمان الاستمرارية، أن يتم استخدام جزء من أموال الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل بغية السبدء في أنشطة المساعدة التقنية التي تحددها الدراسات التشخيصية، في انتظار تنظيم الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي والموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآليات جمع الأموال من أجل تنفيذ خطط عمل المساعدات التقنية.

٤٥- وفيما يتعلق بمجالات التركيز في المستقبل، فإن أعمال التعاون التقني القصيرة الأجل في الأونكتاد لعام ٢٠٠٢ وما بعده ستتأثر بالخدمات التي سيتم تقديمها في إطار برنامج عمل ما بعد الدوحة، والأنشطة المضطلع بها لدعم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ونتائج مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة.

٤٦- وعلى وجه العموم، فالمساهمات المقدمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف من ١٢ إلى ١٥، (التي تتناول القضايا المتصلة بالروابط المتبادلة بين المفاوضات التجارية والتنمية والقدرة على تحمّل الديون وتسهيل التجارة مع التركيز على البلدان غير الساحلية)، ستوجّه تنفيذ الأنشطة التنفيذية للأونكتاد. وبدأ العمل في هذا المضمار وقت إعداد هذا التقرير (حزيران/يونيه ٢٠٠٢) لوضع برنامج للتعاون التقني من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بمشاركة إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها اللجان الاقتصادية الإقليمية. وسيستند البرنامج الذي ستتم صياغته إلى نهج متعدد القطاعات داخل الأونكتاد. وسيكون مرتبطاً بنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وسيتم التركيز على أقل البلدان نمواً وعلى أشد البلدان احتياجاً.

- - - - -